131355 4

د. محمد حناوي

النظام العسكري بالأندلس

في عصري الخلافة والطوائف

دار أبي رقراق
للطباعة والنشر

الكتاب : النظام العسكري بالأندلس في عصري الخلافة والطوائف.
المؤلف : محمد الحناوي
الحقوق : جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
التصفيف والاخراج الفني : دار أبي رقراق للطباعة والنشر
المطبعة : فيديبرانت
الطبعة الأولى : 2003
رقم الإيداع القانوني
2003/1750
ردمك
9954 - 423 - 23 - 0

10، شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط
الهاتف : 83 75 20 037 – الفاكس : 89 75 20 037
البريد الإلكتروني : E- mail : editbouregreg @aim.net.ma

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

المقدمة

يعتبر القرنان الرابع والخامس للهجرة (X/ XI م) من الفترات الهامة في تاريخ الغرب الإسلامي عامة وفي التاريخ الأندلسي خاصة، وذلك لاعتبارات عديدة، منها أن القرن الرابع الهجري تميز بقيام سلطة مركزية بقرطبة تمكنت من إرساء بنيات سياسية واقتصادية وعسكرية قوية زادت من إشعاع دورها في مجالات مختلفة داخلياً وخارجياً. لقد عملت الخلافة على بناء نظام عسكري مستقر ومتميز كانت الكور المجندة بالأقاليم تشكل نواته الأولى، وكذلك جند الحضرة المركزي بقرطبة، إضافة إلى الأسطول الحربي الذي امتدت قواعده على طول السواحل الأندلسية، وكان أداة فعالة في تثبيت نفوذ الخلافة.

أما القرن الخامس الهجري فشهد، على عكس سابقه، تحولات عميقة في البنيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أسستها الخلافة طيلة القرن الرابع. إنه يقدم نموذجاً دالاً لمعاينة ورصد مختلف التطورات والتحولات في المجال العسكري والحربي بالأندلس. إن البحث في التاريخ العسكري الأندلسي هو في واقع الأمر دراسة في مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأن المجتمع والسلطة والاقتصاد مقولات لها وجه عسكري يعكس بشكل من الأشكال مستوياتها وأهميتها. وقد عبر الحكماء القدامى من العرب والعجم عن هذا المعنى حين قالوا: « المُلك بناء والجند أساسه، فإذا قوي الأساس دام البناء، وإن ضعف الأساس انهار البناء، فلا سلطان إلا بجند، ولا جند إلا بمال، ولا مال إلا بجباية، ولا جباية إلا بعمارة، ولا عمارة إلا بعدل... » [1].

يتضح إذن أن دراسة النظام العسكري لا يعني، كما يتبادر إلى الأذهان، الوقوف عند المعارك وتعدادها وأعداد الجند المشارك فيها والانتصارات التي حققها أو الهزائم التي مُني بها، وغير ذلك من الجوانب "الحدثية" في الموضوع، والتي لا تفيد إذا انتُزعت من السياق أو الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أنتجها. نعم إن الحروب وجه من أوجه الأنظمة القائمة في ميادين متعددة، ولذلك قيل:«(...) والحرب في جوهرها (...) أداة عنيفة من أدوات السياسة. والسياسة ذاتها وثيقة الصلة بالاقتصاد الذي يتمحور حول

(1) - الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد الفهري) : سراج الملوك. تحقيق: فتحي (محمد أبو بكر)، الدار المصرية اللبنانية، 1994،ج، ص. 215، 216.

نشاط الأمم..ومن هذه العلاقة جاءت أهمية الحرب كظاهرة اجتماعية[1] ». وقد سبق لابن خلدون[2] في «فصل الحروب ومذاهب الأمم» أن حلل بعمق أهمية الحروب باعتبارها أمراً طبيعياً في البشر مبيناً أسبابها المتباينة والمرتبطة بالانتقام أو الغيرة أو المنافسة أو العدوان أو الجهاد. ودون الدخول في التفاصيل ذات الطابع النظري، نقول: إن على التاريخ العسكري أن يتخطى عتبة تمجيد الماضي والوقوف عند بطولاته، إلى الاهتمام بالنظم والبنيات التي تنير قضايا متعددة.

لاشك أن التاريخ العسكري للمشرق الإسلامي قد حظي باهتمام الباحثين منذ مدة؛ في الوقت الذي لم يحظ بالاهتمام ذاته في الغرب الإسلامي. فلم تفرد له، فيما نعلم، دراسة عربية مستقلة[3]. إن ما كتب في موضوع الجند الأندلسي يدخل في إطار دراسات تُعنى بمواضيع أخرى. بل كثيراً ما يتم التركيز على المعارك أو العناصر العرقية أو الإثنية التي يتكون منها الجند، وذلك تبعاً للفترات التاريخية المدروسة.

لقد شاع الاعتقاد أن المصادر المتداولة لا تسمح بالكتابة في التاريخ العسكري نظراً إلى العمومية أو الغموض اللذين يطبعان مادتها. وكثيراً ما تَمَّ التذرع بذلك للقول إن التاريخ العسكري، شأنه شأن التاريخ السياسي، لا يعدو أن يكون تاريخاً للبلاط والبطولات.

(1) - **الموسوعة العسكرية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977، ج 1، المقدمة.

CONTAMINE (Ph) ; L'Histoire militaire et l'histoire de la guerre dans la France médiévale depuis trente ans. Dans : **Tendances, perspectives et méthodes de l'Histoire médiévale. Actes de 100è congrés national des sociétés savantes,** Paris, 1977, T. 1, pp. 71-79.

(2) - **ابن خلدون** (عبد الرحمن بن محمد): المقدمة، تحقيق: وافي (عبد الواحد)، القاهرة لبنان، 1401 هـ، ج 2، ص. 715.

(3) - نلاحظ أن التأليف الأوربي في مختلف جوانب التاريخ العسكري الفيودالي قد نشط منذ السبعينيات، مما أدى إلى تعدد الأبحاث الجزئية في الموضوع، وساهم في خلق تراكم معرفي تاريخي هام، شكل أرضية صلبة لمدرسة تاريخية تعنى بالبحث العسكري. ومن أهدافها وضع أسس علم تاريخي مستقل يهتم بالحروب ومظاهرها ودلالاتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية. إنه علم يعرف "بالبوليمولوجيا" (Polémologie)، ويسعى إلى المساهمة الفعالة في بناء ما سماه **F. BRAUDEL** أحد أقطاب مدرسة الحوليات، "بالتاريخ العميق" أو "الطويل المدى"، الذي يتجاوز الأحداث السطحية المتكررة والمتشابهة، ليرصد البنيات والنظم والتحولات العميقة التي تصاحبها عبر حقب تاريخية طويلة.

- نعتقد أن دراسة النظام العسكري الأندلسي يطرح مجموعة من القضايا الأساسية، خاصة تلك المرتبطة بالمقولة الثلاثية السالفة الذكر، والتي يتقاطع فيها المُلك (السلطة السياسية)، والجند (أداة السلطة)، والاقتصاد (البنية المادية للسلطة والجند). أي أن دراسة النظام العسكري الأندلسي خلال عصري الخلافة والطوائف تمر عبر فهم طبيعة السلطة السياسية القائمة بقرطبة والأقاليم، وكذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يؤثر فيها الجند أو يستفيد منها بشكل من الأشكال. يبدو أن إحدى الخصائص الأساسية التي يتميز بها التاريخ الإسلامي الوسيط، تكمن في طبيعة السلطة السياسية وعلاقتها بالجند[1]. فلاشك أن السلطة أو الدولة سواء كانت قوية ونافذة ــ كما هو الحال في عصر الخلافة، أم ضعيفة كما حدث خلال الطوائف، أثرت بشكل من الأشكال في بنية الجند ونسجت معه علاقات مختلفة حسب طبيعتها.

ومن القضايا الهامة الأخرى التي تثيرها دراسة النظام العسكري الأندلسي ما يفرضه موقع الأندلس كمجال جغرافي وبشري يقع في أقصى غرب ما كان يُعرف "بدار الإسلام" أي جوار المسيحيين، وما يلزم ذلك الجوار من خصوصيات في الثغور؛ وظاهرة العمران العسكري أو العمارة الحربية وأشكالها ومميزاتها. ناهيك عن طبيعة الأسطول الحربي الذي تطور بالأندلس منذ فجر الخلافة. ونشير في هذا الباب إلى غياب الدراسات العربية التي تهتم ببنية الأسطول خلال عصري الخلافة والطوائف؛ ولذلك عمدنا إلى إثارة العديد من القضايا والتساؤلات المرتبطة بدور الصناعة ومواد الإنشاء وأنواع السفن، ورجال الأسطول. وقد حاولنا تتبع مجموعة من المعطيات والإشارات التي ميزت الأسطول الحربي من التجاري منذ عصر الخلافة، أي قبل القرن الخامس الذي انقلبت فيه الأوضاع لصالح المسيحيين في مجال البحار. إلى جانب ذلك رصدنا قضايا أخرى لا تقل

(1) - لقد حدث العكس في أوربا الفيودالية حيث، لما كانت السلطة السياسية قوية ومركزية خلال العصر الكارلنجي (VIII - IX م)، لم تكن الأوضاع الاقتصادية والعسكرية في مستوى النمو والقوة التي كانت عليها خلال الفترة اللاحقة أي إبان قوة الفيودالية خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين (X - XI م)؛ وهي المرحلة المعاصرة للخلافة والطوائف بالأندلس. إنها الفترة التي تجزأت فيها السلطة السياسية على المستوى الإقليمي، في الوقت الذي تألقت فيها فئات الفرسان، وشكلت "نظاماً" خاصاً أو قوة اجتماعية واقتصادية وعسكرية تصدرت الواجهة واعترف بها الجميع بما في ذلك الكنيسة والسلطة السياسية نفسها.

أهمية كالرباطات البحرية وجهاد العلماء والفقهاء والقضاة بالثغور، والطرق التي كانت تسلكها الحملات العسكرية والمسافات التي تقطعها في البر والبحر، والأوقات التي تحتاجها وتختارها في ذلك، والأسلحة المستعملة في الحروب؛ أنواعها ووظائفها ومواد وطرق صناعتها واستخدامها إلى غير ذلك من المواضيع التي تنير جوانب متعددة من التاريخ العسكري الأندلسي. ففي مجال الثغور مثلاً اعتمدنا منهجية تسعى إلى إبراز خصوصياتها العسكرية وعلاقتها بالسلطة المركزية بقرطبة خلال الخلافة، ثم إبان عصر الطوائف، حيث استقرت بها بعض الأسر والدويلات المعروفة. لقد كانت الخلافة بقرطبة تخضع الثغور، وكانت في الآن نفسه تنهج سياسة خاصة اتجاهها باعتبارها أقاليم أو مناطق حربية دائمة تقف في مواجهة المسيحيين. إنها سياسة مبنية على نوع من الازدواجية، مما جعلها تختلف تماماً عن تلك التي كانت تسلكها مع باقي الكور والأقاليم. وتغيرت سياسة الثغور في الميدان العسكري خلال العصر الطائفي. إن السياسة التي اتبعت في الثغور المتاخمة للمسيحيين طيلة القرنين الرابع والخامس للهجرة تفضي إلى إثارة قضايا هامة مثل وظائف الحصون والقصبات أو العمران الحربي بتلك المناطق، وكيفية النظر إلى مقولتي "**دار الإسلام**" و"**دار الحرب**"، في إطار علاقات سياسية وعسكرية معقدة، إلى غير ذلك من القضايا. وفيما يتعلق بالعمران الحربي بأندلس الخلافة والطوائف نلاحظ الغياب المطلق للدراسات والأبحاث العربية في الموضوع. إن أغلب ما أنجز من تلك الأبحاث لم يُراوح النظرة، إن لم نقل، "النظرية" السياسية أو العسكرية التقليدية[1] التي تعتقد أن الحصون والقصبات والأبراج والأسوار ما هي إلا مؤسسات حربية ذات طابع دفاعي محض يتحصن فيها الأمراء والزعماء تحسباً أو درءاً لأخطار الغزو أو الثورات المحلية. انطلاقاً من ذلك حاولنا النظر إلى التحصين الأندلسي خلال الخلافة والطوائف باعتباره بنية عسكرية وعمرانية هامة له علاقة مباشرة بالمجال الطبيعي والبشري والاقتصادي وبالسلطة السياسية. وبناء على ذلك أبرزنا أهمية الحصون أو المعمار العسكري عامة

(1) - لقد سادت هذه النظرة السياسية أيضاً في الأبحاث الأجنبية المهتمة بالأندلس إلى بداية الثمانينيات حيث انطلقت أبحاث خاصة في الميدان الأثري والطبونيمي ساهمت إلى حد كبير في دراسة ما يُعرف "بالسكن المحصن" وتعدد وظائف التحصينات.

ووظائفه في الأرياف كما في المدن في عهد الخلافة، ثم التحولات الكبرى التي طرأت على تلك الأهمية والوظائف خلال الطوائف. وبتعبير آخر، بعد القيام بعمل توثيقي مصدري يهدف إلى رصد وجرد لوائح لأهم مواقع الحصون والقصبات والأبراج والأسوار، حاولنا إجراء قراءة متأنية، ما أمكن، في وظائف العمارة الحربية من خلال ربطها بمتغيرات ثلاثية السلطة والمجال والإنسان.

فهل تسعف المادة المصدرية المتوفرة في تحليل ودراسة القضايا السالفة الذكر؟

تجدر الإشارة إلى أن المكتبة الأندلسية تمتاز بثروة مصدرية هامة ومتنوعة على الرغم من أن العديد من مصنفاتها قد أصابه التلف مثل: **كتاب المتين** لابن حيان أو **تاريخ ابن حيان**، وكتاب **ابن عاصم** المتوفى (449 هـ/ 1058 م) المخصص للمآثر العامرية خاصة غزوات المنصور بن أبي عامر الكثيرة وأوقاتها، وكتاب أحمد بن محمد التاريخي في **مسالك الأندلس ومراسيها ومدنها وأجنادها الستة**، وكتاب الملك الطائفي بن هود المعروف ب: **يقظة الناعس وتدريب المجاهد الفارس**، إلى غير ذلك من المصنفات التي سيؤدي العثور عليها[1] إلى تعميق الكثير من القضايا المرتبطة بالتاريخ العسكري الأندلسي؛ إن لم نقل تغيير بعض التصورات السائدة حوله. إضافة إلى غنى المكتبة الأندلسية، يمتاز التاريخ الأندلسي كذلك بمصادر معاصرة للمرحة التاريخية التي تُعنى بها هذه الدراسة. يكفي الإشارة إلى مصنفات ابن حيان السالف الذكر (ت 469 هـ/ 1076 م)، والبكري (ت 487 هـ/ 1094 م)، وابن بلقين الأمير عبد الله[2] الذي كتب في الأحداث العسكرية من الفترة العامرية إلى آخر أيام الطوائف، وغيرهم.

(1) - من حسن الحظ أن بعض المصادر سواء المعاصرة للفترة أم المتأخرة قد احتفظت بنصوص هامة من المصنفات المفقودة كابن بسام مثلاً في "**الذخيرة**" أو ابن الخطيب في "**أعمال الأعلام**"، اللذين اعتمدا نصوصاً عديدة من كتاب المتين لابن حيان مثلاً. وربما من المفيد للغاية إجراء قراءات واسعة في مختلف متون المصادر قصد جمع وترتيب تلك النصوص بهدف إعادة بنائها وفق شكل قريب من الأصل.

(2) - يجمع الباحثون على أن كتاب "**التبيان**" للأمير عبد الله بن بلقين،من المصادر الفريدة في التاريخ الأندلسي، وذلك لاعتبارات متعددة منها:أنه على شكل(سيرة ذاتية) كتبها أحد الزعماء الذين جربوا ومارسوا السلطة السياسية والعسكرية التي عاشها المؤلف بغرناطة خلال الطوائف. إنه وثيقة تكشف بدقة مجموعة من القضايا العسكرية يمكن من خلالها قراءة التحولات التي طرأت على جند الحضرة في دويلة غرناطة القرن الخامس الهجري، وعلى وظائف الحصون والقصبات مع مطلع القرن ذاته.

إن إجراء قراءة واسعة في المصادر المخطوط منها والمطبوع خاصة تلك التي لها صلة مباشرة بالموضوع والاستفادة منها بدرجات متفاوتة حسب مضامينها والمراحل التاريخية التي تناولتها، دون إغفال مظان أخرى تبدو أحياناً ثانوية، من شأنه أن يفيد في إعادة قراءة جوانب متعددة من التاريخ العسكري في الغرب الإسلامي عامة، وفي الأندلس خاصة، كما يؤدي إلى تبديد الاعتقاد أو التصور السائد والقائل بأن المصادر تقف عند التاريخ العسكري ذي الوجه الحدثي السياسي.

انطلاقاً مما سبق استفاد هذا البحث من مادة مصدرية متنوعة تَمَّ بناؤها كالتالي:

1 ــ المصادر التاريخية.
2 ــ كتب الطبقات والتراجم والأنساب.
3 ــ كتب الفقه والنوازل والوثائق والأموال والحسبة.
4 ــ كتب الجهاد والسلاح والفروسية.
5 ــ كتب المسالك والممالك والرِّحلات والجغرافيا.
6 ــ كتب الطب والفلاحة والنبات والبيطرة.
7 ــ كتب السياسة والأحكام أو الأخلاق السلطانية.
8 ــ المصنفات الأدبية واللغوية والدواوين الشعرية والمعاجم المتخصصة.
9 ــ الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية المعاصرة.

1 ــ من المصنفات التاريخية الأساسية التي استفاد منها البحث نذكر "**تاريخ افتتاح الأندلس**" لابن القوطية و"**المقتبس**" لابن حيان، و"**ترصيع الأخبار**" للعذري، و"**كتاب التبيان**" لابن بلقين، و"**البيان المغرب**" لابن عذاري، و"**الحلل الموشية**" لمؤلف مجهول، و"**المعجب**" للمراكشي، و"**الإحاطة في أخبار غرناطة**"، و"**أعمال الأعلام**" لابن الخطيب، وموسوعة "**النفح**" للمقري وغيرها كثير. تقدم هذه المصنفات الأندلسية والمغربية معلومات متنوعة ومفيدة يمكن استغلالها في مختلف جوانب الموضوع. فابن القوطية مثلاً يفيد في أحداث الفتح الأندلسي، وما يرتبط بأعداد الجند المستقر بالكور المجندة والأقاليم الأندلسية. ويقدم شيخ المؤرخين الأندلسيين ابن حيان مادة ثمينة لا يُستغنى عنها في دراسة النظام

العسكري الأندلسي طيلة عصر الخلافة. إن معلوماته خاصة في القطعة الخامسة من "**المقتبس**" تغطي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر. وتتناول بالتفصيل أحياناً مختلف جوانب الحملات العسكرية التي نُظّمت ضد المعارضين لقرطبة أو ضد المسيحيين في الثغور. كما تقدم مادة ثرية في دراسة وفهم خصوصيات هذه الثغور في الميدان العسكري. وتفيد كذلك إلى حد كبير في فهم الخطط الإدارية والعسكرية التي أقرها الخليفة عبد الرحمن الناصر في الأقاليم. أكثر من ذلك كشف ابن حيان عن معلومات غاية في الأهمية تخص السكن المحصن والعمارة الحربية، إذ يمكن رسم خريطة مفصلة من خلال "**المقتبس**" تُبيِّن مواقع الحصون في الأرياف الأندلسية وأهمية القصبات والأسوار في المدن مما يساهم في قراءة دلالات العمارة العسكرية بالأندلس.

ويُكَمِّلُ ابن بلقين الصورة أو التصور باعتباره شاهد عيان حلل ظاهرة التحصين ووصف أهميتها، وكذا التحولات التي طالتها على امتداد القرن الخامس الهجري. وعلى نهج ابن حيان قدم ابن بلقين لائحة مفصلة للحصون والقصبات ومواقعها وأدوارها يمكن مقارنتها بما ورد عند ابن حيان أو عند العذري لإبراز مختلف التطورات أو التغييرات في هذا المجال. أما صاحب "**الحلل الموشية**"، و"**البيان المغرب**" فقد أفادا في مواضيع متعددة مثل العلاقات الأندلسية المغربية في مجال الأسلحة والأساطيل وغيرها. وانفرد ابن الخطيب بذكر نصوص وإشارات هامة، نقل بعضها من كتاب "**المتين**" المفقود لابن حيان تتناول جوانب جزئية ودقيقة أفادت في تعميق وفهم قضايا تهم رواتب وأعطيات الجند الأندلسي منذ فترة استقراره بالكور المجندة، وطرق التموين في الميدان العسكري، وكيفية صناعة الأسلحة وتخزينها وتوزيعها، وخطط الجند وأساليب قتاله إلخ... ولاستكمال المعلومات في بعض جوانب الموضوع اعتمدنا موسوعتين هامتين هما "**الذخيرة**" لابن بسام، و"**نفح الطيب**" للمقري. ولم نتردد في الاستعانة بمصنفات مشرقية لا تقل أهمية أفادتنا، في إطار المنهج المقارن، في إبراز بعض جوانب أنظمة الجيش المشرقي عامة والفاطمي بالخصوص. وقد استفاد البحث من "**صبح الأعشى**" للقلقشندي، ومن "**خطط**" المقريزي، ومؤلفات ابن الأثير والطبري والبلاذري وغيرهم. ولم نَألُ جُهْداً في الاطلاع على بعض المصادر الفاطمية ككتاب "**المجالس والمسايرات**" للقاضي أبي حنيفة النعمان،